



لعبة شد الحبل: الحرب والسلام في اليمن

ترجمات أبعاد للنصف الأول من شهر أكتوبر 2023

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

لعبة شد الحبل: الحرب والسلام في اليمن محادثات السلام السرية في اليمن ارتفاع درجات الحرارة في الحديدة يفاقم الجوع بطريقة قاتلة

ترجمات من شيبا إنتليجنس

كيان جديد يتشكل في باب المندب مصادر: ضربة وشيكة لاستهداف القوة الصاروخية للحوثي إيران تطمح إلى تحويل التطبيق المحلي فيراستي إلى بديل عالمي لمنصة X

الصحافة في اليمن: مهنة محفوفة بالتحديات والمخاطر



لعبة شد الحبل: الحرب والسلام في اليمن ماجدالينا كيرشنر





للمرة الأولى منذ بداية الحرب التي أودت بحياة أكثر من 220,000 شخص، سافر وفد رفيع المستوى من الحوثيين من اليمن إلى العاصمة السعودية الرياض في منتصف سبتمبر/أيلول. ويمثل توقيت الزيارة، قبيل الذكرى السنوية للاستيلاء على العاصمة اليمنية، صنعاء، في 21 سبتمبر 2014 والتصعيد العسكري اللاحق بين المتمردين (المعروفين أيضا باسم أنصار الله) والتحالف العسكري الذي تقوده السعودية، نجاحا دبلوماسيا للحكام الفعليين لشمال اليمن. وهذا على الرغم من حقيقة أن التنازل المهم الوحيد حتى الأن كان الوقف المؤقت للهجمات عبر الحدود باستخدام الصواريخ أو الطائرات بدون طيار على الدول المجاورة مثل المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة.

ويشير بعض المراقبين بسخرية إلى أن الدافع الحقيقي للرياض ليس خلق سلام شامل ودائم في اليمن الذي مزقته الحرب، ولكن "عدم إزعاج نجوم كرة القدم الأوروبيين الذين تم شراؤهم حديثا بأصوات الانفجارات". ومع ذلك، يظهر الحوثيون اهتماما حقيقيا بمواصلة المفاوضات مع الرياض واستغلال الزخم الناتج عن الانفراج الإيراني السعودي. وبدعم من طهران، طوروا رادعا عسكريا موثوقا به في السنوات الأخيرة. لم ينجح خصومهم اليمنيون الداخليون ولا مؤيدوهم الإقليميون والدوليون في منع أو حتى إيقاف توطيد حكمهم على أجزاء كبيرة من البلاد وسكانها. ومع ذلك، مع انتهاء الضربات الجوية السعودية في أبريل 2022 ورفع الحصار الجوي والبحري الضروري للازدهار الاقتصادي في شمال اليمن، يفتقر المتمردون الأن إلى محرك رئيسي للتعبئة وتأمين الدعم الشعبي داخل أراضيهم: عدو خارجي.

جهود التطبيع خارجيا وتوطيد السلطة داخليا

في الأشهر الماضية، ارتفعت الأصوات الناقدة بشكل ملحوظ، لا سيما حول حقيقة أنه في حين زادت الإيرادات من الضرائب، وزيادة التعريفات الجمركية على الواردات من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وتعزيز النشاط في ميناء الحديدة بنحو نصف مليار دولار أمريكي بين أبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني 2022، لا يزال موظفو القطاع العام ينتظرون الرواتب والمعاشات التقاعدية المتأخرة منذ سنوات. كما جاءت الانتقادات من صفوف المؤتمر الشعبي العام، الحزب الحاكم السابق، الذي كان ينتمي إليه رئيس وزراء حكومة الحوثيين، عبد العزيز بن حبتور، حتى الإطاحة به بشكل مفاجئ من قبل مجلس الدفاع الوطني في 27 سبتمبر/أيلول.

وبالتالي، فإن المفاوضات واحتمال تحقيق عائد مالي للسلام (أي دفعة اقتصادية ستحصل عليها دولة ما من سلام يتبع حربا) يمكن أن تكون مغرية وقد تشتري الوقت من المتمردين في الداخل - حتى لو كان لا يزال من غير الواضح كيف يمكن التوفيق بين المدفوعات من دولة مجاورة أو الحكومة المعترف بها دوليا (IRG) في ظل ادعائهم بأنهم الحكومة الشرعية الوحيدة في اليمن.

في الأشهر الأخيرة، اتخذت قيادة الحوثيين تدابير أقوى وأكثر قمعا لتعزيز حكمهم داخليا. وقد تجلى ذلك بشكل خاص في مجال التعليم ومن خلال القيود الكبيرة المفروضة على منظمات المجتمع المدني وحرية المرأة في التنقل. وقد وضع هذا، على وجه الخصوص، المتمردين على مسار المواجهة، خاصة مع الدول المانحة الغربية، التي يشكل دعمها الإنساني مصدر عيش لأكثر من 20 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد. ومما يزيد من حدة هذه التوترات حقيقة أن قدرة منظمات الإغاثة على منع إساءة استخدام المساعدات من قبل من هم في السلطة من خلال تقييمات الاحتياجات المستقلة يتم تقليصها بشكل منهجى وأحيانا عنيف.

إن تحسين العلاقات مع الدول الإقليمية، والذي يمكن أن يعوض عن انخفاض أو حتى تعليق المساعدات من الغرب، قد يساعد في الحد من تبعية القادة. وهذا يفسر أيضا لماذا أعلنت قيادة الحوثيين، في الذكرى السنوية للاستيلاء على العاصمة، أنها تريد معالجة أي مخاوف من جانب المملكة العربية السعودية قد تقف في طريق التوصل إلى اتفاق، وأعلنت عن نيتها مضاعفة استعدادها القتالي إذا لم يتم تحقيق "سلام مشرف". تم تأكيد هشاشة جهود التطبيع بين الخصوم السابقين عندما قتلت غارة بطائرة بدون طيار على دورية للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية في منطقة الحدود السعودية مع اليمن ثلاثة جنود بحرينيين في 25 سبتمبر.

عالقون في لبنات البداية: عملية سلام بين اليمنيين

وعلى الرغم من أن بعد الصراع الدولي قد خفف من حدة التصعيد، إلا أن ذلك لم يترافق بعد مع تقدم كبير في سلام محتمل بين اليمنيين. في أواخر سبتمبر/أيلول، أعتقل مئات اليمنيين الذين يحيون ذكرى تأسيس الجمهورية العربية اليمنية عام 1962 في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وعلى الرغم من أن الاشتباكات العسكرية بين المتمردين الحوثيين والقوات المسلحة للحكومة المعترف بها دوليا وحلفائها، المجتمعة في مجلس القيادة الرئاسي (PLC)، قد انخفضت بشكل كبير، إلا أن الهجمات على القوات الحكومية لم تتوقف. وفي يوليو 2023، استخدم المتمردون طائرات بدون طيار ودبابات قتالية ومدفعية في محافظة الضالع الجنوبية الغربية. ومع ذلك، فإن شكلا جديدا من أشكال الحرب الاقتصادية يضرب الحكومة المعترف بها دوليا وخاصة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرتها بشكل أكبر.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، يستخدم الحوثيون طائرات بدون طيار لشن هجمات على منشآت إنتاج وتصدير النفط الحيوية في المناطق التي تسيطر عليها «الحكومة المعترف بها دوليا». ووفقا لتقاريرها الخاصة، عانت الحكومة المعترف بها دوليا من خسائر تزيد عن مليار دولار في الإيرادات نتيجة لذلك. كما فرض الحوثيون حظرا على استيراد الغاز من الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة وجعلوا من الصعب تجارة البضائع داخل اليمن، خاصة تلك المستوردة عبر ميناء عدن.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تدخلت لمساعدة الحكومة المعترف بها دوليا المتعثرة من خلال التعهد بتقديم 1.2 مليار دولار من المساعدات الاقتصادية في بداية أغسطس، إلا أن الوضع الاقتصادي لا يزال مروعا. فقدت العملة الوطنية، الريال اليمني، ربع قيمتها مقابل الدولار الأمريكي في العام الماضي وحده. واضطرت محطات الوقود إلى الإغلاق بشكل متكرر في الأشهر الأخيرة، واضطر الناس في مدينة عدن الجنوبية إلى تحمل انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى 17 ساعة واضطر الناس في مدينة عدن الإحباط بين السكان، حيث أن هناك حواجز متكررة على الطرق وإصابات وحتى وفيات خلال الاحتجاجات. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة التي يبذلها الشركاء الأوروبيون لتعزيز الحكومة المعترف بها دوليا من خلال زيارات أكثر تواترا ووجود أكبر في عدن، لا يزال الضعف الصارخ لمؤسسات الدولة والافتقار إلى الوحدة بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الجنوب يمثل أكبر نقطة ضعف للحكومة.

الحلفاء السابقون يصبحون غرباء

هذه الديناميات داخل اليمن تجعل استراتيجية التفاوض الحالية للمملكة العربية السعودية، فضلا عن الدعم الذي تتلقاه من معظم الجهات الفاعلة الدولية، أكثر إشكالية. ولم يذكر بيان صادر عن الحكومة الأمريكية بشأن محادثات الرياض الحكومة المعترف بها دوليا أو حقيقة أنهم، إلى جانب الأمم المتحدة وأطراف النزاع الأخرى والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مستبعدون من هذه "الجهود من أجل السلام". وقد تشعر الإمارات، ثاني أكبر قوة إقليمية ذات رهانات كبيرة في الصراع، بأنها مهملة بنفس القدر. ويمكن لحلفائها، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يسعى إلى تحقيق هدف إقامة دولة جنوبية، أن ينظروا إلى مصالحهم الخاصة على أنها في خطر. العلاقة التي كانت وثيقة ذات يوم بين ولي عهد السعودي محمد بن سلمان والرئيس الإماراتي محمد بن زايد تعتبر الأن على نطاق واسع قد انهارت. وفي الوقت نفسه، يجد الحلفاء السابقون أنفسهم الأن منفصلين بسبب تضارب المصالح الجيوسياسية الملموسة في اليمن والمضائق ذات الأهمية الاستراتيجية المحبطة بالبلاد.

ولا ينبغي أن يكون مفاجئا إذن أن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزبيدي، أعرب علنا عن انتقادات حادة لتصرفات الرياض على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن وجهة نظره، فإن "الصفقة السيئة"، التي يمكن أن تمهد الطريق في نهاية المطاف لاستيلاء الحوثيين الكامل، ستؤدي في المقام الأول إلى سيطرة إيران ليس فقط على موارد النفط اليمنية ولكن أيضا على طرق التجارة ذات الأهمية الاستراتيجية. ورفض بشدة فكرة المشاركة الأحادية للحوثيين في إيرادات الدولة في الجنوب - خاصة في ظل الوضع الطارئ الحالي في المنطقة - وكذلك التناز لات المتعلقة بالرواتب أو الموانئ البحرية أو انسحاب القوات الأجنبية ردا على ما يعتبره تكتيكات ابتزاز من قبل الحوثيين قبل النوصل إلى وقف فعلى لإطلاق النار.

تقدم المحادثات في المملكة العربية السعودية الأمل في مستقبل سلمي لليمن لأنها تسلط الضوء على المصالح السياسية الحقيقية للحوثيين، وخاصة في مجال التعاون الاقتصادي، مما يوفر أساسا لنفوذ كبير في المفاوضات طويلة الأجل. ومع ذلك، طالما ظل الهدف الأساسي للمملكة العربية السعودية يقتصر على الخروج الذي يحفظ ماء الوجه من مشاركتها في الحرب وتأمين حدودها، فهناك خطر متزايد من أن الحلفاء السابقين قد يعرقلون عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يزداد خطر قيام المتمردين بجهود توسعية عسكرية جديدة، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السكان المدنيين الذين يعانون بالفعل.

وفي ضوء هذه السيناريوهات، يجب على الجهات الفاعلة الدولية مثل الحكومة الألمانية تكثيف جهودها لتعزيز المصالحة اليمنية اليمنية، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بالتنمية والسياسة الاقتصادية، وتمكين المؤسسات السياسية من استعادة ثقة السكان الذين يشعرون بخيبة أمل متزايدة.

https://www.ips-journal.eu/topics/foreign-and-security-policy/a-tug-of-war-and-peace-in-yemen-7031/

محادثات السلام السرية في اليمن أحمد ناجي





ما هو الوضع الحالى للمناقشات؟

تتواصل المحادثات بين المملكة العربية السعودية والمتمردين الحوثيين الذين استولوا على السلطة في اليمن قبل تسع سنوات، وإن كان ذلك بوتيرة مدروسة. ودخل الطرفان في صراع منذ مارس أذار 2015 عندما قاد السعوديون تحالفا من دول الخليج العربية للإطاحة بالحوثيين الذين أطاحوا قبل أشهر بالحكومة اليمنية المعترف بها دوليا. بدأت محادثات القنوات الخلفية في أبريل/نيسان 2022، عندما توسطت الأمم المتحدة في وقف إطلاق النار لمدة شهرين بين الطرفين، والذي جددته مرتين. وعلى الرغم من انقضاء الهدنة رسميا، إلا أنها صمدت إلى حد كبير، مما جلب فترة راحة مرحب بها في الصراع. لكن المحادثات لم تتحرك بالسرعة التي كانت يأمل منها في البداية.

وفي 14 سبتمبر/أيلول، وفي آخر اتصال رفيع المستوى، قام ممثلو الحوثيين بزيارة إلى الرياض، حيث التقوا بوزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان. وكانت هذه أول زيارة معلنة لممثلي الحوثيين إلى العاصمة السعودية منذ أن أطاح الحوثيون بالحكومة المعترف بها دوليا من السلطة في عام 2014. تم تقسيم اليمن منذ ذلك الحين، حيث يسيطر الحوثيون على معظم الشمال المكتظ بالسكان، وتعمل الحكومة من مدينة عدن الساحلية في الجنوب، وتسعى مختلف الفصائل المسلحة الأخرى إلى تحقيق مصالحها الخاصة.

من الواضح أن السعوديين والحوثيين يريدون تجنب تجدد القتال.

من الواضح أن السعوديين والحوثيين يريدون تجنب تجدد القتال: فقد استمر كلاهما (مع بعض الاستثناءات) في الالتزام بوقف إطلاق النار على الرغم من انتهاء صلاحيته رسميا قبل عام. ومن الواضح أيضا أن كلا الجانبين مهتمان بالتوصل إلى اتفاق يتجاوز وقف إطلاق النار غير الرسمي. ولكن مع استمرار المحادثات، أصبح من الواضح بنفس القدر أن الخلافات الرئيسية تفصل بين الجانبين. وارتفعت الأمال في أوائل أبريل/نيسان، عندما زار السفير السعودي في اليمن، محمد آل جابر، صنعاء، حيث يسيطر الحوثيون. تسربت الأخبار بأن مناقشات آل جابر مع الحوثيين كانت تركز على الموعد النهائي للإعلان عن اتفاق، ربما في وقت مبكر من الأسبوع الثالث من أبريل، الذي صادف نهاية شهر رمضان المبارك. ولكن لم يكن هناك أي اتفاق، وأوضحت البيانات التي صدرت في ذلك الشهر أن الفجوات بين الجانبين لا تزال كبيرة.

ويحاول الدبلوماسيون العمانيون منذ فترة طويلة سد الفجوة من خلال التواصل المستمر مع الجانبين. قبل نحو أربعة أشهر، ظهرت سلسلة من التفاهمات الضمنية التي تشير إلى إحراز تقدم تدريجي. ورفع السعوديون القيود المفروضة على السفن التي تدخل ميناء الحديدة المطل على البحر الأحمر الذي يسيطر عليه الحوثيون ووافقوا على السماح بمزيد من الرحلات الجوية بين صنعاء وعمان بالأردن. كما تبادل الجانبان جثث المقاتلين الذين قتلوا في المعركة. وفي وقت لاحق، سهلت الرياض الرحلات الجوية المباشرة من صنعاء إلى جدة على ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية العربية السعودية، واستضافت قادة الحوثيين خلال الحج، مع بقاء بعضهم في المملكة العربية السعودية لإجراء مزيد من المناقشات مع المسؤولين السعوديين. وكان من بين المندوبين الحوثيين يحيى الرزامي، رئيس لجنة التفاوض العسكرية للحركة.

لكن الفجوات استمرت. وكانت إقامة وفد الحوثيين في منتصف أيلول/سبتمبر في الرياض مخيبة للأمال مثل رحلة السفير السعودي إلى صنعاء في نيسان/أبريل. وفي حين أعرب الجانبان عن تفاؤلهما بشأن المحادثات، إلا أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة. وفي الوقت نفسه، يتخذ الحوثيون إجراءات في محاولة على ما يبدو لتعزيز موقفهم التفاوضي الذي يهدد بتآكل الهدوء الهش،

على الرغم من أنه لا يصل إلى حد إثارة قتال كبير متجدد. وتشمل هذه الهجمات المتكررة على خصومهم اليمنيين في وسط البلاد، وعلى وجه الخصوص، غارة بطائرة بدون طيار في 25 سبتمبر على جنود بحرينيين متمركزين على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، مما أسفر عن مقتل أربعة وإصابة آخرين. وقال المتمردون إن هذا الهجوم الأخير جاء ردا على الانتهاكات السعودية ضدهم في المنطقة الحدودية.

ما الذي تريد السعودية الخروج به من المحادثات؟

وبكل المعايير، أصبحت الرياض تنظر إلى تدخلها العسكري الطويل الأمد في اليمن على أنه فشل في تحقيق أهدافه الأصلية، حيث لم يؤد التدخل إلى إبعاد الحوثيين عن المشهد. كما أنها لم تستعيد سلطة الحكومة المعترف بها دوليا أو تبدد نفوذ إيران في اليمن، الذي يأمل السعوديون في كبحه. وفي الواقع، يمكن القول إنها دفعت الحوثيين إلى الاقتراب من طهران. علاوة على ذلك، أضر التدخل بسمعة المملكة في الخارج، حيث أصبح عائقا أمام رؤية السعودية 2030، مشروع الرياض الطموح لتحقيق التنويع الاقتصادي مع اقتراب عصر الوقود الأحفوري من نهايته. ويتوقف نجاح هذا المشروع على التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في المناطق المجاورة للبلد.

تريد المملكة العربية السعودية الآن الاعتماد على الدبلوماسية لتحقيق مجموعة منقحة إلى حد ما من الأهداف. وعلى هذه الخلفية، تريد المملكة العربية السعودية الآن الاعتماد على الدبلوماسية لتحقيق مجموعة معدلة إلى حد ما من الأهداف. ولديها هدفان رئيسيان للتوصل إلى تسوية مع الحوثيين. أولا، تسعى إلى حماية حدودها الجنوبية التي يبلغ طولها 1400 كيلومتر. تمتد مساحات طويلة من الحدود السعودية اليمنية إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. لا تريد الرياض وضع حد للتهديدات العسكرية الحوثية فحسب، بل تريد أيضا الحفاظ على خطوط الاتصال مع السلطة الحاكمة بحكم الأمر الواقع (حتى لو كان الحوثيون) على الجانب الأخر من الحدود لتعزيز التعاون في الحفاظ على أمنها والحد من التهريب والاتجار بالبشر.

ثانيا، تهدف المملكة العربية السعودية إلى منع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى - إيران والإمارات العربية المتحدة وحتى تركيا - من إيجاد أو توسيع موطئ قدم في اليمن، خشية أن تصبح البلاد مسرحا للعمليات التي تهدف إلى الإضرار بالمصالح السعودية. وتأمل الرياض بشكل خاص في إقناع الحوثيين بقطع علاقاتهم مع إيران أو على الأقل تقليصها، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من مصدر الاحتكاك بين السعوديين وخصومهم الإقليميين.ويبدو أن إحراز بعض التقدم نحو تحقيق هذا الهدف في متناول اليد. ربما لن ينفصل الحوثيون عن إيران، لكنهم قد يقبلون تقليل اعتمادهم عليها كإجراء تكتيكي، ولو بالتنسيق مع طهران. في حين أن التحالف بين الحوثيين وإيران قد نما أقوى، كما هو واضح في عمليات نقل الأسلحة الإيرانية إلى الحركة،

فضلا عن التقارب في التغطية الإعلامية والعلاقات الخارجية، إلا أنه ليس ترتيبا نموذجيا بين الراعي والعميل، حيث الحوثيون مستقلون ماليا، مع تدفقات الإيرادات من الضرائب والجمارك ورسوم الخدمات وكذلك التهريب.

ماذا عن الحوثيين؟

الهدف الأول للحوثيين هو تعزيز موقفهم العسكري والسياسي في اليمن، حيث يسعون بنشاط للحصول على الاعتراف الدولي باعتبارهم الصوت الشرعي الوحيد للشعب اليمني. كما ينظرون إلى الفصائل السياسية والمسلحة المعارضة لهم، بما في ذلك الحكومة، على أنها جزء من التحالف الذي تقوده السعودية وتابعة للرياض وأبو ظبي. ومن خلال هذه العدسة، فإنهم ينظرون إلى استعداد السعوديين للتحدث معهم - مع استبعاد الحكومة والفصائل اليمنية الأخرى - كاعتراف بسلطتهم. كما أنهم يروجون لفكرة أن الرغبة السعودية المتصورة في حل سريع تشير إلى انتصارهم في الحرب، وهي رواية تهدف إلى كسب ولاء الجمهور في المناطق التي يسيطرون عليها.

الهدف الرئيسي الثاني للحوثيين هو إنهاء التدخل العسكري السعودي من أجل ترسيخ هيمنتهم العسكرية والسياسية في اليمن. وبالتوازي مع هذا الهدف، يدعو الحوثيون إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من اليمن. (في الواقع، يقصدون فقط أولئك المتحالفين مع التحالف الذي تقوده السعودية، وليس خبراء حزب الله الإيراني واللبناني الذين، وفقا للحكومة اليمنية، يقدمون المشورة للحوثيين). كما يطالب الحوثيون بوقف الدعم المالي الذي تقدمه الرياض لخصومهم السياسيين التابعين لمجلس القيادة الرئاسي الذي أنشأته السعودية، والذي يقود الحكومة الأن.

ثالثا، يريد الحوثيون تأمين المساعدات الاقتصادية، التي يعتبرونها حيوية لتعزيز سلطتهم. وتبرز هذه القضية بشكل خاص بالنظر إلى الدعوات المتزايدة من موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين لدفع الرواتب المتأخرة على الفور. وقد ظل عدد كبير من هؤلاء الموظفين بدون رواتب لأكثر من سبع سنوات، منذ أن انتقلت الحكومة إلى عدن وأنشأت بنكا مركزيا موازيا هناك. لم يدفع هذا البنك رواتب موظفي القطاع العام في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. تزعم الحكومة المعترف بها دوليا أن الحوثيين استنفدوا الاحتياطيات الأجنبية الموجودة في البنك المركزي في صنعاء لتمويل مجهودهم الحربي. ويخشى الحوثيون من أن الضغوط الاقتصادية يمكن أن تثير احتجاجات في الشوارع. وقد أكدت الحركة مرارا وتكرارا لهؤلاء الموظفين أنهم سيحصلون على رواتبهم بمجرد انتهاء الحرب.

ما هي نقاط الخلاف الرئيسية في المحادثات؟

هدف المفاوضات إلى التحرك نحو تسوية على ثلاث مراحل: معالجة المخاوف الإنسانية؛ وحل الترتيبات العسكرية والاقتصادية؛ وإجراء حوار سياسي.

لكن مجرد العمل خلال المرحلة الإنسانية - التي تشمل حل قضية الرواتب، توإعادة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة بالكامل، وتسهيل تبادل الأسرى - قد استنفذ الكثير من الوقت والجهد. وتتمثل نقطة الخلاف في أن المملكة العربية السعودية، التي تدعي أنها وسيط وليس طرفا في النزاع، تدعي أنها على هذا النحو لا تستطيع ولن توقع اتفاق تسوية، على الرغم من محادثاتها مع الحوثيين. وتقول الرياض إن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا يجب أن توقع إلى جانب الحوثيين. سيكون الحوثيون على استعداد للموافقة على وقف إطلاق النار، تحت رعاية الأمم المتحدة، مع قوات تحت قيادة الحكومة اليمنية.

وعلى النقيض من ذلك، ينظر الحوثيون إلى المملكة العربية السعودية على أنها الطرف الرئيسي في الصراع منذ عام 2015، وبالتالي يصرون على أن تبرم الرياض صفقة مباشرة معهم. بعد مثل هذا الاتفاق، قالت مصادر لمجموعة الأزمات إن الحوثيين سيكونون على استعداد للموافقة على وقف إطلاق النار، تحت رعاية الأمم المتحدة، مع قوات تحت قيادة الحكومة اليمنية. ولكنهم، على الأقل في الوقت الحالي، يرفضون التحدث مع الحكومة أو المعارضين اليمنيين الأخرين كمجموعة: فهم لن يتعاملوا إلا مع أحزاب يمنية مختارة واحدا تلو الأخر - وهو نهج متجذر في مفهومهم الذاتي باعتباره الحكومة الشرعية الوحيدة في اليمن. والنتيجة هي أن السعوديين غالبا ما يتفاوضون نيابة عن الحكومة والحوثيين فقط. الحكومة محبطة، عن الحكومة اليمنية، بما في ذلك حول الأسئلة التي تهم الحكومة والحوثيين فقط. الحكومة محبطة، لأن السعوديين لا يعطونهم سوى القليل جدا من التبصر حول ما يحدث على طاولة المفاوضات، حيث تتم مناقشة القضايا ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة لهم.

خذ على سبيل المثال المسألة المعقدة المتعلقة بدفع رواتب القطاع العام في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن. وكما لوحظ، لم يتم دفع هذه الرواتب منذ عام 2016. يجادل الحوثيون بأن الدفع يجب أن يتم باستخدام عائدات صادرات البلاد من النفط والغاز، والتي تأتي جميعها من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم الحوثيون منشآت نفطية في اثنتين من تلك المناطق، شبوة وحضرموت، مما أدى إلى توقف الصادرات. وقد هددوا بتكرار الإضرابات إذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم بشأن دفع الرواتب. (في غضون ذلك، علقت الحكومة المحادرات كإجراء احترازي). لكن الحكومة تشير إلى أن إيراداتها من مبيعات النفط غير كافية لتغطية نفقاتها الخاصة. لقد كان يعاني من عجز لعدة سنوات. وبدلا من ذلك، تريد الحكومة استخدام الإيرادات التي يجمعها الحوثيون من ميناء الحديدة وكذلك من خدمات الاتصالات والضرائب في المناطق التي يسيطرون عليها لدفع الرواتب. الحوثيون يرفضون وثمة مسألة ذات صلة تتعلق بالجهة التي ينبغي أن تتولى مسؤولية صرف المرتبات ولمن ينبغي أن تدفعها. ويصر الحوثيون على إيداع الأموال المطلوبة في البنك المركزي في صنعاء،

الذي يسيطرون عليه، وأن يشرفوا على صرفه. على النقيض من ذلك، تريد الحكومة إيداع الأموال في البنك المركزي الموازي في عدن، والذي سيصرفها مباشرة إلى المستفيدين بناء على كشوف رواتب عام 2014 التي كانت سارية قبل تولي الحوثيين السلطة. يقول الحوثيون لا، لأن كشوف المرتبات هذه تستثني جميع الموظفين الذين وظفوهم لاحقا.

ويختلف الجانبان أيضا حول المبلغ الذي يجب أن يحصل عليه كل منهما لتغطية مدفوعات الرواتب. ويعول الحوثيون على إقناع السعوديين للحكومة في نهاية المطاف بدفع الرواتب من عائدات النفط والغاز. وبالتالي، فقد اشترطوا أنه عندما توافق الحكومة، يجب عليها إيداع 75 في المائة من إيراداتها من النفط والغاز في بنك صنعاء، على أساس أن 75 في المائة من موظفي القطاع العام موجودون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ومن الطبيعي أن ترفض الحكومة، التي لم توافق على دفع الرواتب على الإطلاق، هذه الفكرة أيضا. وبالمثل، يختلف الجانبان حول العملة التي يجب أن تتم بها المدفوعات. ويصر الحوثيون على أنها يجب أن تكون بالعملة الأجنبية، وليس بالريال اليمنى، وهو مطلب آخر لا يمكن للحكومة الالتزام به.

ولكن على الرغم من أن قضية الرواتب هي الأهم على الإطلاق، إلا أنها ليست الأكثر تحديا بين الطرفين. ويضيف الحوثيون شروطا إضافية لتسوية محتملة مع الرياض، مثل تعويض عائلات الأشخاص الذين قتلوا في العمليات العسكرية للتحالف الذي تقوده السعودية وأموال لإعادة الإعمار بعد الحرب. كما تلوح في الأفق نقاط خلاف أخرى، مثل ترتيبات المزيد من الرحلات الجوية المنتظمة من وإلى صنعاء وفتح الطرق في العديد من المحافظات. وتكتسي قضية الطرق أهمية خاصة في تعز، وهي مدينة في وسط البلاد يحاصر ها الحوثيون منذ عام 2016. وفي حين أن هذه شواغل إنسانية ملحة، فإن كلا الجانبين يعاملها على أنها مسائل أمنية. ومع ذلك، في الوقت الحالي، يتصارع الجانبان حول قضية الرواتب، ويأمل كل منهما في الحصول على ميزة سياسية على الآخر. وفقط عندما يتفقون على الرواتب، على ما يبدو، فسيتمكنون من مناقشة مسائل أخرى.

إذا نجحت المحادثات، فهل ستنهى الحرب؟

على الرغم من جميع التحديات الواضحة، إلا أن هناك أسبابًا للأمل في أن يتوصل السعوديون والحوثيون إلى تسوية سياسية في نهاية المطاف، على أساس مصالحهم المتبادلة. وتعزز التصريحات الإيجابية من كلا الجانبين والوساطة العمانية النشطة هذه الفكرة. وقد لعبت استعادة العلاقات السعودية الإيرانية دورا مركزيا في الحفاظ على المفاوضات. ومع ذلك، فإن التوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية السعودية والحوثيين لا يعني بالضرورة نهاية الحرب. ومن خلال استبعاد الأطراف الرئيسية الأخرى في النزاع، ولا سيما الفصائل التابعة لبعض أعضاء مجلس القيادة الرئاسي (على الرغم من أن المحادثات تتميز أيضا بشكل ملحوظ باستبعاد مجموعات بما في ذلك النساء والشباب)،

يمكن أن تسفر المحادثات عن اتفاق على أن الأطراف التي تم استبعادها ستبدأ بنشاط في تقويض اللحظة التي يوقع فيها السعوديون والحوثيون عليها. ومثل هذه الصفقة لا يمكن إلا أن تديم الصراع، ولكن في شكل مختلف.

وفي بياناتها الرسمية، تدعم معظم الفصائل اليمنية المعارضة للحوثيين المحادثات السعودية الحوثية. ولكن لا ينبغي تفسير عبارات التأييد على أنها تأييد كامل. هذه الأحزاب حريصة إلى حد ما على عدم تنفير المملكة العربية السعودية. وفي أحاديث خاصة، أعرب العديد من قادة الفصائل عن تحفظاتهم بشأن المحادثات وسجلوا استيائهم من استبعادهم. ويتجلى هذا الشعور بشكل خاص بين الكيانات المتحالفة مع مجلس القيادة الرئاسي، ولا سيما المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي المدعوم من الإمارات. تدعو هذه المجموعة إلى تشكيل فريق تفاوض مستقل منفصل عن الفريق الذي يمثل الحكومة اليمنية.

والسؤال المحوري هو: كيف يمكن لاتفاق بين السعودية والحوثيين أن يساهم في تسوية أوسع تشمل الفصائل اليمنية الأخرى؟ ولكي يودي الاتفاق إلى نهاية مستدامة للصراع، فإنه يحتاج إلى دعم، وليس تخريب، عملية سلام شاملة لاحقة. يمكن أن يكون الاتفاق الذي يستبعد الفصائل غير الحوثية بمثابة نقطة انطلاق إذا اتفق الحوثيون والسعوديون على تأجيل القرارات النهائية بشأن القضايا التي تهتم بها الجماعات المحلية أكثر من غيرها - بما في ذلك الحوكمة والترتيبات العسكرية للمناطق التي تعمل فيها - إلى مناقشات أوسع ضمن إطار تقوده الأمم المتحدة. في هذا السيناريو، قد يهدأ الوضع في اليمن وتبدأ محادثات سلام حقيقية. وعلى العكس من ذلك، فإن الاتفاق الذي يتجاهل مصالح أصحاب المصلحة الآخرين يمكن أن يشعل الحرب بسهولة.

ماذا قد يحدث إذا فشلت المحادثات؟

في تلك الحالة المؤسفة، سيزداد خطر عودة الأعمال القتالية فورا إلى الظهور بشكل كبير. على مدى العام ونصف العام الماضيين، حتى مع استمرار المحادثات المغلقة ووقف إطلاق النار غير الرسمي، كان كل من الحوثيين وخصومهم اليمنيين يعيدون التسلح والتجنيد بمعدلات تنذر بالخطر. وإذا اندلعت الحرب مرة أخرى، فقد تكون خطوط المواجهة مختلفة تماما. وحول ما إذا كانت المملكة العربية السعودية ستبقى خارج أو سيتم جرها مرة أخرى سيكون سؤالا مفتوحا. وقد تختار الرياض عدم المشاركة في معارك الفصائل مع الحوثيين، وتعلق غاراتها الجوية مقابل وقف الحوثيين إطلاق الصواريخ على أهداف في المملكة. وفي الوقت نفسه، قد يتزامن الانخفاض المحتمل في القتال البري مع زيادة في ضربات الطائرات بدون طيار والصواريخ من قبل الفصائل اليمنية، بما في ذلك الحوثيين، وربما تضرب مناطق حساسة اقتصاديا. وأي منهما سيكون مأساة لبلد مزقته الصراعات لفترة طويلة جدا.

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/catching-back-channel-peace-talks-yemen

ارتفاع درجات الحرارة في الحديدة يفاقم الجوع بطريقة قاتلة كريم فهيم، على المجاهد ولورينزو توجنولي





لا توجد أسرة مستشفيات كافية لجميع الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في جميع أنحاء هذه المحافظة الفقيرة والجافة. ولكن هذا الصيف، كان لا بد من إبعاد عدد أكبر من العائلات عن الأسرة المزدحمة للغاية.

في مستشفى مدينة الحديدة بعد ظهر أحد الأيام، كان الرضع مكتظين اثنين أو ثلاثة في سرير. جلست أمهاتهم وإخوتهم في الفجوات بينهما، حيث ملأ العويل الجناح. وقال طبيب إن عشرين طفلا آخرين كانوا ينتظرون مساحة فارغة لهم.

على بعد اثني عشر ميلا، كانت هذاك عيادة ريفية بها 13 سريرا غير مريحة، والأطفال صامتون، وهي علامة منبهة على أن أجسادهم كانت تنهار. ينتشر سوء التغذية على نطاق واسع في اليمن. لكن مزيجا خانقا من درجات الحرارة المرتفعة والرطوبة زاد بشكل كبير من عدد الحالات، حسب قول منى مكى، وهي ممرضة تعمل هناك.

وأضافت إن الأطفال الذين تحولوا إلى "جلد وعظام" واحتضنتهم أمهاتهم على أسرة العيادة القليلة، عانوا من ضعف في جهاز المناعة. وأضافت: "عند التعرض للحرارة، فإن ذلك يجعل الحالات أسوأ".

تُظهر الحديدة كيف يتلاقى تغير المناخ والجوع بطرق مدمرة. يقول الأطباء هنا إن الحرارة الشديدة تهدد الرضع الذين يعانون من وهن الأجساد وضعف جهاز المناعة. وتتماشى تجربتهم مع البحوث الناشئة حول الصلة المباشرة بين درجات الحرارة المرتفعة وتفاقم سوء التغذية في بعض أفقر بلدان العالم. تعد النتائج مقلقة لهذا الجزء من اليمن، الذي دمرته بالفعل الحرب والفقر المنتشر والصيف الخانق.

وبحلول عام 2030، سيكون لدى المدينة 152 يوما في السنة، أي ما يقرب من خمسة أشهر كاملة، عندما تكون الظروف خطيرة للغاية لدرجة أن قضاء فترة قصيرة من الوقت في الخارج - حتى في الظل - يمكن أن يهدد صحة الشخص، وفقا لتوقعات واشنطن بوست و CarbonPlan، وهي مجموعة أبحاث مناخية غير ربحية.

ويظهر التحليل أن الحديدة ستكون الأكثر تضررا من الحرارة الشديدة مقارنة بأي مدينة عالمية يبلغ عدد سكانها 500 ألف نسمة أو أكثر.

وتستند التوقعات إلى "درجة حرارة الكرة الأرضية الرطبة"، وهو مقياس يجمع بين درجة الحرارة والرطوبة وضوء الشمس والرياح، والتي يعتبرها الخبراء أفضل طريقة لتقييم كيفية إضرار الحرارة بجسم الإنسان.

في جميع أنحاء اليمن يمكن أن يتعرض أكثر من 6.5 مليون شخص لمدة شهر على الأقل للحرارة الخطيرة بحلول نهاية العقد، أي ثلاثة أضعاف عدد الأشخاص الذين تعرضوا لها في عام 2000.

يفتقر مواطنو اليمن بالفعل إلى الحماية بكل طريقة يمكن تخيلها: من العنف المتقلب، ومن القادة الضعفاء، ومن البقاء على المدى القصير، لا الضعفاء، ومن الجوع والعوز. وفي مكان يركز فيه الكثيرون على البقاء على المدى القصير، لا يولى اهتمام رسمي يذكر لتأثير تغير المناخ، حتى مع حدوث موجات الجفاف والفيضانات المفاجئة وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة بوتيرة أكبر.

ولكن في الحديدة، وهي واحدة من أكثر محافظات اليمن سخونة وفقرا، أصبح من المستحيل تجاهل التهديد الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة خلال شهور الصيف القليلة الماضية.

إنه يضاعف التجارب اليومية التي لا نهاية لها. يعمل الصيادون الذين يكافحون، ويكدحون في درجات حرارة تصل إلى 135 درجة أو أعلى، لساعات أقصر في البحر الأحمر لتجنب الجفاف وحروق الشمس، ويكتفون بعمليات صيد أخف.

أصحاب المتاجر وبائعو الحلي الذين يتدبرون أمور هم على 6 دو لارات في اليوم هم من بين القلائل في الشوارع الذين يتواجدون من الساعة 9 صباحا حتى 3 مساء، عندما تجعل الحرارة الحارقة الحديدة تبدو وكأنها مدينة أشباح.

ترتفع درجات الحرارة في جميع أنحاء المنطقة، لكن الأجزاء الأكثر تضررا في اليمن ستكون أسوأ بكثير من تلك الموجودة في جيرانها في الخليج العربي، مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر. لقد بنت هذه الدول الغنية مدنا متلألئة بمكاسب غير متوقعة من صادرات النفط والغاز، مصممة لضمان أن سكانها الأكثر امتيازا بالكاد يلاحظون الحرارة: تكييف الهواء يبرد المكاتب ومراكز التسوق، وحتى الملاعب ومنصات مترو الأنفاق.

"لا يتعلق الأمر فقط بمؤشرات الحرارة أو درجات الحرارة، ولكن أيضا، ما هي المرونة الأساسية لهذه الحالات؟" قالت آنا ليتيسيا نيري، التي عملت لعدة سنوات كمنسقة طبية لمنظمة أطباء بلا حدود في اليمن، في العيادات التي تعالج جرحى الحرب وكذلك الأمهات وأطفالهن الذين يعانون من سوء التغذية. "في حالة اليمن، الأمر محدود للغاية للغاية".

وقال الأطباء في الحديدة، وهي محافظة لديها واحد من أعلى معدلات سوء التغذية في البلاد، إن الحرارة أصبحت عاملا رئيسيا في سلسلة معقدة من المعاناة التي تبدأ باليأس. "الناس فقراء"، هكذا علق عبد الرحمن القدسي، رئيس قسم الأطفال في مستشفى مدينة الحديدة. "أكثر من ما تتخيل." قالت الأمم المتحدة إن مئات الألاف من الأشخاص قتلوا، كثيرون منهم بسبب الأثار غير المباشرة للحرب مثل الجوع. وشرد الملايين. وسارعت وكالات الإغاثة لدرء المجاعة وسطنقص الغذاء والوقود. وعادت أمراض مثل الكوليرا التي تم القضاء عليها تقريبا إلى الظهور.

وخلال العام الماضي، خفت حدة القتال في أجزاء كثيرة من البلاد، واستؤنفت واردات الإمدادات الحيوية. لكن الدولة اليمنية الممزقة - المقسمة بين حكومتين متنافستين ومتناحرتين في الشمال والجنوب - تركت البلاد في حالة من عدم اليقين، ويائسة لإنهاء مرحلة الصراع.

إن المأزق في اليمن يجعل التنقل صعبا، ومستحيلا في بعض الحالات، في ظل إغلاق الطرق حول المدن الكبرى مثل تعز وعدم وجود رحلات جوية بين المحافظات تربط البلد المقسم، حسب ما أفادت به ندوى الدوسري، الخبيرة اليمنية في معهد الشرق الأوسط. وكان عمال الطبقة الوسطى مثل المعلمين والمهنيين الصحيين يدفعون إلى الفقر.

وأضافت: "البعض لا يرسلون أطفالهم إلى المدرسة لأنهم لم يعودوا قادرين على تحمل تكاليفها. والبعض الآخر لا يستطيع تحمل تكاليف الطعام تماما". في صنعاء، العاصمة التي يسيطر عليها الحوثيون، كان هناك المزيد والمزيد من الناس في الشوارع يتسولون للحصول على الطعام أشخاص كانوا في السابق "قادرين على تحمل تكاليف الأساسيات".

كما انتشرت المعاناة على نطاق واسع في الجنوب، في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا. هناك، نصف الأسر غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية بسبب ارتفاع تكلفة الغذاء، وفقا لمجموعة من المنظمات غير الحكومية اليمنية والدولية.

وبشكل عام، يعاني 17 مليون شخص - أكثر من نصف السكان - من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدة، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي. وفي أغسطس، قالت الوكالة إن نقص التمويل يعني أنها ستضطر إلى إجراء تخفيضات، بما في ذلك برامج سوء التغذية لما يقرب من 2 مليون شخص، "في وقت يعاني فيه المزيد من الناس من سوء التغذية الحاد".

ما يقرب من نصف عمليات الوكالة التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم من تعرضت لتخفيضات، حسبما قال نائب المدير التنفيذي للوكالة كارل سكاو للصحفيين في أواخر يوليو، وسط تقلص المساعدات من المانحين الدوليين.

وقال ريتشارد راجان، ممثل الوكالة في اليمن: "الآن ليس الوقت المناسب حقا للتوقف في اليمن"، حيث أن أنظمة استبدال المساعدات المفقودة، والتي تتطلب حكومة فاعلة، "لم يتم وضعها بعد". وقال إن عمال الإغاثة كانوا يقومون "بعملية الفرز". "يحتاج المزيد من الناس إلى الطعام الذي لا يحصلون عليه."

يقول الأطباء في الحديدة إن الحرارة الشديدة تهدد الأطفال الذين يعانون من ضعف في جهاز المناعة

وتقول منظمات الإغاثة إن نصف المرافق الطبية في اليمن فقط تعمل بكامل طاقتها. العديد من تلك التي تبدو مثل مستشفى الثورة في الحديدة بعد ظهر أحد الأيام الأخيرة، كانت عنابره وممراته مكتظة، والأرصفة في الخارج مليئة بالناس الذين يحاولون الدخول.

وقال الأطباء والممرضات في جناحين للأطفال زار هما مراسلو واشنطن بوست - في الثورة، وعيادة سوء التغذية في مستشفى كمران الخيري، خارج المدينة - إن حرارة الصيف زادت من عدد الحالات من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة 10 في المائة أو أكثر.

قالت إحدى الأمهات في عيادة كمران إنها كانت بلا مأوى وأجبرت على التسول للحصول على المال في سوق محلي. لم يكن ذلك كافيا أبدا لإطعام أطفالها. ولم تستطع أخريات تحمل تكاليف حليب الأطفال وكن يعطين أطفالهن الشاي أو حليب الماعز.

أحضرت الأمهات أطفالهن إلى العيادة عندما أصيبوا بالحمى أو الإسهال أو عانوا من فقدان الشهية، كما قالت الممرضة مكى، "العديد من الحالات تعود إلى المنزل لأنه لا يوجد مكان لها."

حاول العاملون الطبيون في الحديدة فهم سبب وصول المزيد من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى المستشفى خلال فصل الصيف. بالنسبة للأطفال الذين يملؤون أجنحة الأطفال، وكثير منهم فقدوا الماء بالفعل بسبب الإسهال - وهو سبب ونتيجة لسوء التغذية - يمكن أن تكون الحرارة خطيرة بشكل خاص لأنها تجعلهم أكثر جفافا.

ويقول الخبراء أيضا إن الأطفال في البلدان منخفضة الدخل يمكن أن يعانوا من الآثار غير المباشرة لارتفاع درجات الحرارة، مثل تلف المحاصيل التي تؤثر على وجباتهم الغذائية، أو الآثار الأكثر مباشرة، مثل الإنهاك الحراري أو ضربة الشمس. وفقا لدراسة حديثة ترتبط درجات الحرارة المرتفعة بتفاقم سوء التغذية، فإن الحرارة الشديدة يمكن أن تزيد أيضا من خطر الإصابة بالأمراض المعدية "لأن الميكروبات تميل إلى الازدهار في البيئات الدافئة".

ووجدت الدراسة، التي نشرت العام الماضي في مجلة الاقتصاد والإدارة البيئية، أن الحرارة الشديدة أدت إلى تفاقم سوء التغذية المزمن والحاد في العديد من دول غرب أفريقيا. وأظهرت أنه مقابل كل 100 ساعة من التعرض لدرجة حرارة أعلى من 95 درجة فهرنهايت، زاد معدل التقزم بين الأطفال بنسبة 9.5 في المائة. أربعة عشر يوما من درجات الحرارة بين 86 و 95 درجة على مدى فترة 90 يوما زادت بنسبة 2.2 في المئة من معدل "الهزال" - تآكل العضلات والأنسجة الدهنية المرتبطة بسوء التغذية الحاد الوخيم لدى الأطفال.

وقال جون هودينوت، الأستاذ في جامعة كورنيل وأحد مؤلفي الدراسة، في مقابلة: "الجزء الذي نحن متأكدون منه هو أن هناك علاقة سببية بين الارتفاعات الشديدة في درجات الحرارة والنتائج الغذائية الضارة". وأضاف أن الآليات الدقيقة التي تلعب دورا أقل وضوحا.

وقال نيري، الذي عمل مع منظمة أطباء بلا حدود في اليمن، إنه نظرا لأن أجهزة المناعة لدى الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد غالبا ما تكون معرضة للخطر، "فإنهم يصابون بالعدوى في كثير من الأحيان، ولديهم عدوى أكثر حدة".

يمكن أن تلعب درجات الحرارة المرتفعة "دورا ضارا" على الأطفال الذين يعانون من اضطرابات الكهارل: عرضة للإسهال، الذي يمكن أن يسبب الجفاف، وغير قادرين على تناول الماء بسهولة، وهو أمر خطير على قلوبهم الضعيفة.

وأضاف نيري: "في الصيف، ليس لديهم الكثير من شبكات الأمان". من الصعب جدا علاج هؤلاء الأطفال".

في مستشفى مدينة الحديدة، يحاول القدسي وغيره من الأطباء اليمنيين معرفة كيفية تأثير الحرارة على مرضاهم.

وقال إن الحرارة كانت "مصدرا للعدوى"، كان الجناح "ممتلئا" بالأطفال الذين يعانون من الالتهابات. لكن كان من الصعب التأكد من الفيروسات التي تنتشر دون إجراء اختبارات متقدمة باستخدام معدات لم يكن يمتلكها المستشفى، كان الوقت "قد فات بالفعل"، على حد قوله.

وفي مكان قريب، كان الرضيع علي حسن البالغ من العمر 10 أشهر، هزيلا تحت بدلته الرياضية الصغيرة، يتلوى في صمت. قال جده، عبد الله عوض منصور الحكيمي، إن علي لم يكن قادرا على تناول الطعام.

قال الأطباء إن الرضيع مصاب بالشلل الدماغي، مما جعل من الصعب عليه تناول الطعام. كان يتقيأ ويعانى من الحمى والإسهال، على حد قول الأطباء.

قال الجد إن والد الصبي كان عاطلا عن العمل. قالت والدته إنها واجهت مشكلة في إرضاعه ولم تستطع تحمل تكاليف حليب الأطفال. كانت عائلته تخشى أن تكون الحرارة قد زادت الأمور سوءا. "لا توجد كهرباء. ليس لدينا بطاريات. لا مراوح. لا ألواح شمسية"، هكذا قال الجد. وأضاف: "أنا فقط أنتظر إرادة الله". "سأنتظر فقط حتى يموت."

وقالت فريما كوليبالي-زيربو، مسؤولة التغذية في منظمة الصحة العالمية في اليمن، إن المنظمة لم تثبت بعد "علاقة سببية" بين تغير المناخ ونقص التغذية، لكنها لا تتجاهل وجود صلة محتملة. وأضافت أنه في اليمن، بذلت وكالات الأمم المتحدة "جهودا كبيرة لإنقاذ حياة هؤلاء الأطفال". "هناك حاجة للنظر في التهديدات التي يمكن أن يشكلها تغير المناخ على نسف كل هذه الجهود." يقدم الطريق المؤدي إلى مدينة الحديدة لمحة عن حالة اليمن المتدهورة. تهب العواصف الترابية عبر الأراضي الزراعية التي تغزوها موجات من رمال الصحراء.

أبقار ميتة ملقاة على جانب الطريق، على بعد أميال قليلة من حي دمره القتال أثناء النزاع. وقد أفرغت المنطقة من السكان لكنها لا تزال مليئة بالذخائر غير المنفجرة، كما يحذر مسؤولو المدينة. في الليل، على أحد الشوارع الرئيسية في الحديدة، طريق صنعاء، تضيء الأضواء الساطعة المطاعم ومحلات السوبر ماركت ومحلات الهواتف المحمولة – علامات على مدينة تحاول العودة إلى طبيعتها – حتى في الوقت الذي لا تزال فيه العديد من المباني مظلمة، حيث تتوافر الكهرباء فقط بضع ساعات في اليوم.

عند الفجر، يكون السائقون الذين ينقلون الركاب من الحديدة إلى صنعاء - على بعد خمس ساعات بالسيارة على طريق جبلي متعرج - نائمين فوق سيارتهم من طراز تويوتا، حيث تجلس الأمتعة عادة، وهو المكان الوحيد الذي يمكن أن يهب فيه النسيم.

بحلول الساعة 6 صباحا في سوق السمك في الحديدة، كان العمال والمشترون غارقين بالفعل في العرق. محمد أحمد، 60 عاما، يقطع السمك منذ عقود، قال إن العمل كان مر هقا بشكل متزايد. وأضاف: "هذا العام أكثر سخونة من العام الماضي. ومن المتعب البقاء حتى الساعة 12".

لم تكن الحرارة وحدها هي المشكلة، حيث كان هناك أموال أقل، وعدد أقل من العملاء. واجه الصيادون صعوبة في دفع النفقات، بما في ذلك وقود الديزل. دفعت رياح الصيف الأسماك بعيدا عن الشاطئ، في حين تم تصدير المزيد من الأسماك لأن القليل في الحديدة يستطيع تحمل تكاليفها. وأضاف: "كان العمل أفضل في الماضي".

واشتكى الصيادون من أن البطالة في المدينة تدفع المزيد من الناس إلى كسب لقمة العيش على البحر الأحمر. هناك الآن الكثير من القوارب والكثير من الشباك لعدد متضائل من الأسماك. جعلت الحرارة كل التحديات الجديدة أسوأ.

"الوضع أكثر إرهاقا الآن، أكثر من المعتاد"، قال إلياس عبده صالح، 35 عاما، الذي جلس في قارب، بعد أن عاد لتوه من البحر. "في الماضي كنت أبقى خارج المنزل ثلاثة أيام. الآن أبقى يومين".

"كل عام يزداد سخونة"، قال طالب مهيم، وهو صياد يبلغ من العمر 70 عاما. "نشعر أنه يتضاعف." قال إن ابنه الأكبر قتل قبل بضع سنوات عندما أصابت غارة جوية قاربهم. تحت قميصه الخردلي ذي الأزرار، احترق جلده، على حد قوله.

وأضاف: "لا يمكنني أخذ فترات راحة". "أنا بحاجة إلى العمل."

سعى الحوثيون إلى إلقاء اللوم على العديد من المصائب في اليمن على خصومهم: التحالف العسكري الذي تقوده السعودية وشركاؤهم في الحكومة اليمنية. وقال الصيادون إن بعض هذه اللوم في محله، مشيرين إلى سنوات من هجمات التحالف على صناعتهم.

ولكن مع انحسار الحرب، استهدفت موجة من الغضب السلطات التي يقودها الحوثيون، الذين يسيطرون على مقاليد الحكم في جميع أنحاء شمال اليمن.

لجأ الناس إلى وسائل التواصل الاجتماعي خلال الصيفين الماضيين للشكوى من نقص الكهرباء في الحديدة، وألقوا باللوم على الفساد ونشروا صورا للأطفال الذين يعانون في المناطق الريفية، تحت هاشتاغات، تشمل الحديدة تموت "#Hodeida_is_dying".

وقال أحمد البشري، نائب محافظ الحديدة، في مقابلة في مكتبه "هناك الكثير من المعاناة بسبب الحرارة"، "كل عام ترتفع الحرارة. وهذا يؤثر على الفقراء، الناس البسطاء".

بذلت المدينة جهودا هذا الصيف لتوفير بعض الراحة - تغيير ساعات الدراسة في وقت مبكر من الصباح، على سبيل المثال. أعلنت سلطات الحوثيين في سبتمبر/أيلول عن افتتاح مزرعة شمسية قالت إنها ستوفر الكهرباء لأكثر من 7000 منزل في الحديدة.

وقال البشري إن مكتبه يحاول توفير الخدمات الأساسية لكنه تحت رحمة قوى خارجية قوية - ليس فقط خصوم الحوثيين العسكريين، ولكن أيضا الدول الصناعية الغربية.

خارج المدينة، كانت خولة محمد يحيى، البالغة من العمر 20 عاما، غير محمية من جميع النواحي، وتعيش مع زوجها وأطفالها الثلاثة الصغار في كوخ غير مكتمل من الخرسانة والقش. كان المطبخ عبارة عن رقعة من الأوساخ في الخارج حيث أشعلوا النيران للطهي. لم يكن منزلهم حقا، بل مكانا سمح لهم بالاستقرار فيه بعد أن شردتهم الحرب.

كان زوجها مربي نحل حتى قتلت المبيدات الحشرية نحله، ولديه عمل مؤقت الأن كساعي دراجة فاربة.

كان أحد أطفالهما، شيماء البالغة من العمر 3 سنوات، تعاني من سوء التغذية الحاد، وتتطلب معظم اهتمام الزوجين. كانوا قد أخذوها إلى عيادة قريبة قبل عام، ومرة أخرى في يونيو/حزيران. وفي هذا اليوم، كان الأطباء من مستشفى كمران الخيري يقومون بزيارة منزلية.

جلست شيماء بصمت على سرير أخضر. كانت تعاني من الحمى والإسهال عدة مرات في اليوم، على حد قول خولة.

وأضافت إن طفليها الآخرين أصيبا بطفح حراري، ممسكة بطفلها البالغ من العمر 8 أشهر، محمد، الذي كان شعره مبللا من العرق، وعلبة حليب الأطفال التي أعطاها لها الأطباء. وأضافت: "لا توجد كهرباء" ولا مراوح. لم يقف شيء بين عائلتها والحرارة.

ساهمت فيرونيكا بيني ونيكو كومندا في هذا التقرير.

https://www.washingtonpost.com/climate-environment/interactive/2023/ yemen-extreme-heat-hunger-malnourishment/?utm_campaign=wp_main&utm_ medium=social&utm_source=twitter

كيان جديد يتشكل في باب المندب شيبا إنتليجنس



كشفت الوثائق التي حصلت عليها شيبا إنتليجنس أن كيانا جديدا يتشكل في المنطقة الجغرافية لمضيق باب المندب. وبعث مؤخرا رسالة رجل الأعمال اليمني سعيد الزكري إلى الرئيس اليمني رشاد العليمي بإصدار قرار بفصل 13 مديرية من تعز لتشكيل كيان جديد تحت مسمى (محافظة الحجرية وعاصمتها مديرية التربة).

وحددت الرسالة الزكري على أنه رئيس لجنة تحضيرية تتألف من 13 شخصا. ورافقت الرسالة دراسة تبرر عملية فصل مناطق معينة في تعز ذات أهمية جغرافية واقتصادية، مبينة أنه سيكون لها موقع جغرافي مهم يطل على البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن والقرن الأفريقي. وقالت الدراسة، إن "الحكومة لن تتحمل موازنة البنية التحتية، وستكون الموازنة من مسؤولية رجال الأعمال والمنظمات المدعومة من الدول الشقيقة والصديقة".

وحصلت "شيبا إنتليجنس" على نسخة من الدراسة التي أعدها الدكتور رياض المشرقي والدكتور أحمد الحمادي. وشملت الدراسة 116 اسما لشخصيات مؤثرة تنتمي إلى 13 مديرية سيتم فصلها عن تعز.

وبحسب الدراسة، تبلغ مساحة المديريات الـ 13 6977 كيلومترا مربعا، أي حوالي 55٪ من مساحة محافظة تعز.

وتعد المخامن بين المديريات المهمة التي شملتها الدراسة، وقد اشتهرت هذه المنطقة تاريخيا بمينائها الذي يصدر البن اليمني. منطقة أخرى مهمة هي ذو باب، حيث تقع جزيرة بريم. تقع هذه الجزيرة في وسط مضيق باب المندب.

ومن الأحياء الأخرى موزع - جبل حبشي - المسراخ - الصلو - الوازعية - حيفان - المعافر - المواسط - سامع - الشمايتين - المقاطرة. بعض هذه المناطق لها موقع جغرافي ساحلي أو عدد سكان مرتفع وامتدادات جيوسياسية مع مدينة عدن.

وتقول مصادر مقربة من الحكومة إن الإمارات تدعم هذا الاقتراح بفصل المناطق الساحلية في تعز عن المناطق الجبلية، وأن نائب رئيس المجلس الرئاسي للقيادة طارق صالح يدعم هذا النهج لأن المخاهي مركز قواته.

وأضافت المصادر أن هناك أيضا توجها لضم المديريات المحررة في محافظة الحديدة، مثل الخوخة وحيس، ومديريات من محافظة لحج. ووفقا للمصادر، سيطلق على الكيان الجديد اسم الساحل الغربي.

ويرى مراقبون أن الحرب في اليمن ستدفع الدولة إلى مزيد من التفكك، حيث ستستمر جماعة الحوثي في السيطرة على المحافظات الشمالية، وسيسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على المحافظات الجنوبية. في حين تبحث القوات في السواحل الغربية بقيادة طارق صالح عن شرعية سياسية لتشكيل كيان جغرافي.

وإذا حقق صالح هذا الهدف، فسيكون لهذا الكيان الجديد عوامل جغرافية وتاريخية واجتماعية محددة تجعله دولة مستقلة تهم العالم، حيث يشرف على رابط استراتيجي في طريق التجارة البحرية، وهو مضيق باب المندب.

https://shebaintelligence.uk/an-entity-is-forming-in-bab-al-mandab

مصادر: ضربة وشيكة لاستهداف القوة الصاروخية للحوثي شيبا إنتليجنس



توقع مصدر استخباراتي يمني هجمات من جماعة الحوثي ضد القوات الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن. وقال المصدر ل"شيبا إنتليجنس"، إن "الحوثيين لديهم معلومات عن ضربة وشيكة قد تنفذها قوات أجنبية تستهدف القوة الصاروخية للجماعة، وهم يستعدون لتنفيذ ضربات استباقية". وكانت مصادر مطلعة قد أخبرت وكالة شيبا إنتليجنس في وقت سابق أن الحوثيين نقلوا صواريخ كبيرة إلى محافظة الجوف، المتاخمة للسعودية. وضعت جماعة الحوثي الصواريخ في مناطق تشير إلى نيتها استهداف منشآت خليجية. ويدور الحديث هذه المرة حول نية الحوثيين استهداف الإمارات العربية المتحدة.

كما شهدت محافظة البيضاء التي تطل على المحافظات الجنوبية تحركات عسكرية حوثية لافتة، كان أهمها تشغيل مركز خاص للطائرات المسيرة.

وفيما يتعلق بتهديدات الحوثيين باستهداف إسرائيل، استبعد مصدر من الجماعة ذلك في الوقت الحالي، وقال: "إذا توسعت الحرب واستهدفت قواتنا، سنرد في أكثر من مكان".

ووصف مسؤول يمني تهديدات الحوثيين ضد إسرائيل بأنها دعاية لكسب التأييد الشعبي. وقال لـ"شيبا إنتليجنس": "يحرص الحوثيون على تبرير استهداف المنشآت المدنية وغير العسكرية اليمنية بأنه استهداف للمصالح الأمريكية والإسرائيلية. إنهم الآن بحاجة إلى دعم شعبي وقد يستغلون التصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة لكسب الدعم الشعبي".

ولم يستبعد المسؤول اليمني هجمات الحوثيين على الحدود السعودية بحجة المماطلة في تنفيذ الاتفاقات، مشيرا إلى أن جماعة الحوثي طورت قدراتها البحرية ونقلت ترسانتها إلى مناطق مرتفعة، وتمكنت صواريخها من الوصول إلى مواقع استراتيجية.

https://shebaintelligence.uk/sources-an-imminent-strike-to-targeting-houthi-missile-force

إيران تطمح إلى تحويل التطبيق المحلي فيراستي إلى بديل عالمي لمنصة X شيبا إنتليجنس



على مدار الأشهر الماضية، كانت هناك دعاية واسعة النطاق حول التطبيقات البديلة لمنصة X، المعروفة سابقا باسم تويتر Twitter، بما يتماشى مع القيود التي تواصل الشركة الأمريكية فرضها على المستخدمين.

"Virasty" فيراستي هو من بين هذه التطبيقات، وتقول المعلومات حوله إن شركة تكنولوجيا المعلومات ومقرها لندن أطلقته كبديل لـ X.

ونظرا لندرة المعلومات حول هذه الشركة "البريطانية"، يجيب التحقيق عن ماهية منصة "Virasty" فيراستي ومن يقف وراءها. يجب التحقيق في معلومات حول الشركة الأم المعروفة باسم TS فيراستي ومن يقف وراءها. يجب التحقيق في معلومات حول الشركة الأم المعروفة باسم INFORMATION TECHNOLOGY LIMITED (TSIT)، والتي تقدم نفسها على أنها شركة تطوير ألعاب وتطبيقات.

تطبيق فيراستي

لا يوجد تاريخ محدد لإصداره وظهوره في متاجر التطبيقات. لكن أقدم حسابات هذا التطبيق تعود الله أكتوبر 2022.

يشبه استخدام Virasty فيراستي إلى حد كبير استخدام تويتر Twitter، وشعاره يشبه طائر تويتر Twitter الأزرق. بالإضافة إلأى ذلك، يكتب معظم مستخدميه باللغة الفارسية. وارتفعت شعبيته في يناير كانون الثاني تماشيا مع الحظر المتزايد الذي فرضته إيران على منصات التواصل الاجتماعي الأجنبية.

يمتلك أكثر من 50 مليون إيراني هواتف ذكية ويشتركون في منصات التواصل الاجتماعي. ومنذ مظاهرات عام 2009، حاولت إيران بناء شبكة اتصالات مقبولة محليا، ولكن دون جدوى، حيث يشعر الإيرانيون على المنصات الاجتماعية المحلية بالعزلة عن العالم.

تروج السلطات الإيرانية لسلسلة من تطبيقات المراسلة محلية الصنع، خاصة في العقد الماضي، تماشيا مع تصاعد المظاهرات والقمع الواسع النطاق ضد الإيرانيين. وفي الوقت نفسه، تحاول السلطات الإيرانية يائسة حظر شبكات التواصل الاجتماعي العالمية.

يبدو أن هذا التطبيق له هدف عالمي وقد تم تطويره من قبل شركة Towse'e Saman Information (Gap) (Gap) التي تمتلك تطبيق المراسلة المحلي واسع الانتشار في إيران (Technology Company و MSGway)، إلى جانب تطبيقات أخرى، بما في ذلك MihanSMS و MSGway و KingsEra و KingsEra

ويبدو أن طهران تريد تقليد تطبيق "تيك توك" الصيني الذي انتشر دوليا وينافس التطبيقات الغربية. كما أن تسجيلها كمنظمة مستقلة خارج إيران يكرر تجربة تلغرام التي أسسها روسيان يملكان موقع فكونتاكتي (أكبر شبكة اجتماعية روسية) وسجلاها كمنظمة مستقلة مقرها العاصمة الألمانية برلين عام 2013.

اندلعت مظاهرات شعبية في إيران بعد مقتل الشابة مهسا أميني في سبتمبر 2022 على يد شرطة الأداب بحجة عدم الالتزام بارتداء الحجاب.

واستخدم نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي في إيران برامج وتطبيقات VPN للتغلب على الحظر الحكومي على المنصات الاجتماعية، وخاصة Telegram و Twitter، والتي تعتبر أداة للمتظاهرين لفضح قمع النظام الإيراني وعنفه.

يتميز نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي في إيران بتفاعلهم الفوري مع الأحداث في بلادهم. يلعب كل مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي دور الإعلامي والصحفي والمصور والكاتب في وقت واحد، وينقلون المعلومات بسرعة حتى يشاركها الجميع في جميع أنحاء إيران. وهذا ما يجعل من وسائل التواصل الاجتماعي أداة فعالة لمواجهة النظام.

ومع كل فشل للسلطات الإيرانية في احتواء الاحتجاجات، فإنها تحمل شبكات التواصل الاجتماعي الغربية المسؤولية. كما فشلت السلطات الإيرانية في الحصول على معلومات حول قادة المظاهرات الذين نشروا أفكار هم عبر منصات وسائل الإعلام الغربية.

الشركة التي تتخذ من لندن مقرا لها

وتشير بيانات المملكة المتحدة إلى أن الشركة المالكة لتطبيق فيراستي تأسست عام (2010) على يد مديرين هما: هادي أنجيداني المولود عام (1958) ويحمل الجنسية البريطانية، ومهدي أنجيداني المذي يحمل الجنسية الإيرانية.

وفي عام 2013، قدم مهدي استقالته من الشركة. وحاليا، الشركة مسجلة باسم هادي أنجيداني. يبدو أن الشركة التي تتخذ من لندن مقرا لها لم يكن لها أي نشاط، كما تشير تقاريرها المالية للأعوام 2011 و 2015 و 2016 و 2016 و إلى خسائر.

وتشير بيانات 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021 و 2022 إلى أن الأصول انخفضت من حوالي خمسة آلاف دولار في عام 2012. كما تسجل الشركة نفسها كدائن، مما يعني أنها تقدم خدمات خارجية أو تجارية، ولكن كما هو واضح، لا يتم جمع هذه الأموال.

ليس لدى الشركة موظفين في لندن، كما تظهر بياناتها المقدمة إلى الحكومة البريطانية. كما لا يوجد ذكر لأي إنجازات أو خدمات تقدمها الشركة، ولا يوجد ذكر لعملائها في التقارير المقدمة. ولا تقوم الشركة بمراجعة أي من حساباتها بموجب القانون البريطاني.

ويبدو أن تسجيل الشركة في لندن مزيفا، ويستخدم هذا التسجيل كغطاء لتقديم التطبيقات والخدمات التي تقدمها رؤية دولية.

ووفقا لوسائل الإعلام الإيرانية الناطقة بالفارسية، فإن مهدي أنجداني ووزارة الاتصالات الإيرانية هما اللذان يروجان بشكل أساسي لمنصة فيراستي.

من هو مهدي أنجداني؟

قدم نفسه على منصة Linkedin كرئيس تنفيذي ومؤسس لـ TSIT. ولد في عام 1981، مما يعني أنه أسس الشركة في سن 23! وقال إنه حصل على درجة الدكتوراه في الألعاب والوسائط التفاعلية من جامعة كولونيا الألمانية المرموقة في 2012-2009.

ومع ذلك، لا يوجد بالجامعة مدرسة أو كلية أو برنامج دكتوراه في الألعاب والوسائط التفاعلية. تتخصص الجامعة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما في ذلك الطب وطب الأسنان. ولديها برامج الدكتوراه في الإدارة والاقتصاد.

ويظهر مهدي أنجداني أن إقامته الدائمة في برايتون، لندن، على الرغم من أن المعلومات تشير إلى أن إقامته الدائمة في مدينة مشهد في إيران. ولم يحصل على الجنسية البريطانية.

أما بالنسبة لنشاطه على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد توقف أنجيداني عن النشر على حسابه الرسمي على تويتر في يوليو 2022. وقبل ذلك، كان غير نشط ونادرا ما يتم نشره. لكنه كان نشطا جدا على حسابه في منصة فيراستي Virasty.

ومن خلال مراقبة رواية أنجيداني على منصة فيراستي، اتضح أنه مرتبط مباشرة بالمتشددين الإيرانيين، حيث أعاد نشر جمل باللغة الفارسية كتبها المتشدد الديني الإيراني محسن أنبيعي، محذرا الإيرانيين من السماح لنسائهم بالذهاب إلى السوق، وكتب: هل يجب أن نخجل أم نغضب؟ عندما تذهب نساؤنا إلى الأسواق وتختلطن بالرجال، ألا تشعرون بالحرج والغيرة من أن نساءكم يذهبن إلى الأسواق ويلتقين بالرجال؟

كما نشر مقطع فيديو عن يوم ولاية علي بن أبي طالب، الذي يعتز به المتطرفون في إيران. وأعاد نشر ما يبدو أنه حساب يمني يحتفل بيوم الغدير على منصة فيراستي.

علاقة الشركة بالمؤسسات الحكومية الإيرانية

أما الشركة الأم (شركة توسي سامان لتكنولوجيا المعلومات) فموقعها الرسمي على الإنترنت يشير إلى أنها تستخدمالعديد من اللغات. ومع ذلك، هناك لغتان فقط، الفارسية والإنجليزية، تستخدمهما. كانت أنشطة الشركة في عام 2004 في التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

تركز أنشطة الشركة على ثلاثة مجالات: إنتاج ألعاب الكمبيوتر، وإنتاج الأنظمة المستندة إلى الويب، وتوفير البنية التحتية المتخصصة للويب وخدمات الإنترنت.

وفي نسختها الفارسية، تقول الشركة إنها دخلت مجال إنتاج ألعاب الكمبيوتر بسبب نهجها الدولي واعتمادها على خبرتها في الأسواق العالمية.

وتضيف أن جميع هذه الألعاب يتم تقديمها دوليا ويتم إصدار ها لبلدان مختلفة بمتطلبات محددة لكل بلد.

تشرح النسخة الإنجليزية من موقع الشركة مهمتها بدقة، قائلة إنها تنتج ألعاب الكمبيوتر للسوق الدولية منذ عام 2008. يتم تقديم جميع هذه الألعاب دوليا أو لبلد معين، مما يشير إلى أن منتجاتها مصممة للويب والهواتف الذكية.

يقع المقر الرئيسي للشركة في مشهد، ولديها مكتب في طهران، ومكتب في لندن، ووكلاء في معظم محافظات إيران - كما يشير موقع الشركة الفارسي، لكن موقعها باللغة الإنجليزية يذكر مكتبها في لندن فقط.

ومن حيث نشاطها، فإن معظم نشاط الشركة داخل إيران. وتقول إنها تقدم خدمات لأكثر من 200,000 عميل ونشرت قائمة بأسماء عملائها، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص.

وتشير البيانات إلى أن 192 مؤسسة حكومية إيرانية هي عملاء دائمون للشركة، بما في ذلك البلديات والمؤسسات التابعة للحرس الثوري وقوات البلديات والمكاتب التي تمثل المرشد الأعلى في المحافظات الإيرانية.

كما ذكرت عملاء آخرين، بما في ذلك 92 جامعة ومركز للتعليم العالي ومعاهد تابعة للحرس الثوري أو دينية مقربة من المرشد الأعلى. بالإضافة إلى ذلك، فإن عشرات المراكز الدينية والتعليمية والنقابية التابعة للحرس الثوري أو الموالية له هي من بين عملاء الشركة.

وفي النسخة الإنجليزية من موقع الشركة، تظهر قائمة تضم 20 عميلا. خمسة من عملائها في المملكة المتحدة، وخمسة في ألمانيا، والباقي موزع في أيرلندا وهولندا وكندا وروسيا.

ولا يوجد تقريبا أي موظف في هذه الشركة لديه حسابات على LinkedIn. تقول موظفة واحدة فقط إنها تعمل مع تطبيق المراسلة Gap Messenger.

الدعم الرسمي

وعلى الرغم من نفي مهدي أنجيداني دعم الحكومة للتطبيق، إلا أن حملة منظمة -على ما يبدو تدير ها الحكومة والحرس الثوري الإيراني- في بداية شهر مايو، بعنوان (سلام فيراستي)، دفعت العديد من الإيرانيين للانضمام إلى تطبيق فيراستي.

كان اهتمام الحكومة الإيرانية بالتطبيق واضحا أيضا، حيث أن معظم أفراد النخبة الإيرانية لديهم حسابات في هذا التطبيق ويكتبون عليه بشكل شبه يومي.

وتعود معظم الروايات الموثقة إلى مسؤولين إيرانيين، وخاصة المرشد الأعلى والمؤسسات الرسمية في إيران. كما إن معظم الصحف الإيرانية موجودة على التطبيق، وتنشر أخبار ها بانتظام، وتعتمد عليه في نقل تصريحات المسؤولين الإيرانيين.

أمير حسين، المرشح الرئاسي السابق (التابع للمتطرفين) ورئيس مؤسسة الشهداء والمحاربين القدامي، أعلن أيضا على المنصة أنه "سيتحدث إلى الجمهور دون وسطاء"، وهو أول حساب له على شبكات التواصل الاجتماعي. كما انضم العديد من المسؤولين ومساعدي الرئيس الإيراني إلى هذه المنصة.

وفي يونيو/حزيران، قال وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإيراني إن فيراستي، الشبكة الاجتماعية المحلية، لديها حوالي 200 ألف مستخدم. وقال: "انضم حوالي 13-12 وزيرا في الحكومة إلى الشبكة. يمكن أن يكون فيراستي جسرا بين المسؤولين الحكوميين والشعب".

أداة نفوذ إيرانية

في متجر Google، كُتب أن الناشر والمطور هو (Google، كُتب أن الناشر والمطور هو (LIMITED)، وعنوانه لندن.

ويشير هذا إلى أن مطوري التطبيق يهدفون إلى الترويج له خارج إيران. وتشير التقارير في نهاية العام الماضي إلى أن الشركة تخطط لتشغيل المنصة خارج حدود إيران، حيث بدأت وسائل الإعلام الإيرانية في الترويج في ديسمبر 2022 عن أن التطبيق ينافس تويتر.

وفي يناير 2023، تم تنزيل التطبيق من قبل بضعة آلاف من الأشخاص. وفي ذلك الوقت، قال عضو في مجلس الشورى الإيراني: فيراستي سيكون صوت دول المنطقة للعالم.

وفي 5 يوليو، لم يخف أنجداني نية التطبيق في أن يكون جزءا من قدرة إيران الناعمة على التأثير على دول المنطقة، سواء دول شرق إيران (أفغانستان وباكستان) أو سوريا أو العراق أو لبنان أو دول الشرق الأوسط (بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي)،

وفنزويلا، الصين وروسيا وماليزيا ودول أخرى. وقال إن هذا لتفعيل "قدرة إيران الحضارية في مجال المراسلات والشبكات الاجتماعية". ودعا إلى دعم أكبر لـ "الدبلوماسية التكنولوجية الإيرانية". انتشر التطبيق بالفعل في العالم العربي والدول المحيطة بإيران. وفي أوائل يوليو / تموز، أعاد مهدي أنجيداني نشر رسم كاريكاتوري لرسام الكاريكاتير اليمني كمال شرف هو عضو في جماعة الحوثي المدعومة من إيران، لفيراستي وهو يركل تويتر. وقال أنجيداني: "هذا كثير من المرح والمتعة، إن وجود الأشقاء اليمنيين في فيراستي أمر قيم للغاية بالنسبة لنا".

وفي 7 يوليو/تموز، أعاد أنجداني نشر مقطع فيديو من التلفزيون الإيراني يشير إلى زيادة عدد مشتركي منصة فيراستي في المنطقة

الأمان في التطبيق الجديد

توسع تطبيق فيراستي Virasty الإيراني بسرعة منذ مايو، خاصة في إيران والبلدان الناطقة باللغة العربية. لقد مر أكثر من عقد من الزمان منذ أن تم حجب منصة فيسبوك خلال احتجاجات الحركة العربية. لقد مر أكثر من عقد من الزمان منذ أن تم حجب منصة فيسبوك خلال احتجاجات الحركة الخضراء ضد نتائج الانتخابات الرئاسية في عام 2009. وتم حظر تطبيقات Telegram و WhatsApp في عام 2012. ورفض مالكو المنصات شروط في عام 2012. ورفض مالكو المنصات شروط السلطات الإيرانية للوصول إلى بيانات المستخدمين ومعلوماتهم.

لا يوجد رادع قانوني يحمي خصوصية مستخدمي الإنترنت في إيران، ولا يوجد تشفير للرسائل والبيانات الخاصة. كما تتهم السلطات الإيرانية باستخدام معلومات وبيانات التطبيقات، بما في ذلك تلك المملوكة لشركة توسي سامان لتكنولوجيا المعلومات، لأغراض أمنية. ومع ذلك، لن يحدث ذلك إذا كانت الشركة مسجلة بالفعل في المملكة المتحدة.

https://shebaintelligence.uk/iran-aspires-to-transform-local-application-into-global-alternative-to-x-platform

الصحافة في اليمن: مهنة محفوفة بالتحديات والمخاطر شيبا إنتليجنس



استمرت محنة الصحفيين اليمنيين منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 2015. ومع استمرار الصراع السياسي والعسكري، تتفاقم معاناة الإعلاميين. سرحت قناة بلقيس التلفزيونية الممولة من قطر العديد من الصحفيين اليمنيين في وقت سابق من هذا العام. وفي الأونة الأخيرة، أخطرت قناة الغد المشرق التلفزيونية المدعومة من الإمارات موظفيها، ومعظمهم من اليمنيين، بأنها ستتوقف عن العمل بحلول نهاية هذا العام. وسيخلق هذا الأمر مشقة كبيرة لهؤلاء الصحفيين وأسرهم.

إن فقدان الوظائف ليس المعاناة الوحيدة التي واجهها الصحفيون اليمنيون خلال السنوات الماضية، حيث عانوا من القمع من قبل الأطراف المتحاربة. يوم الاثنين، أصدرت المحكمة الابتدائية في مأرب التي تسيطر عليها الحكومة أوامر استدعاء إلزامية لثلاثة صحفيين يمنيين متهمين بالتشهير برئيس المحكمة العليا. يعمل الصحفيون في موقع المصدر أونلاين الإخباري اليمني. ووصفت نقابة الصحفيين اليمنيين خطوة المحكمة بأنها محاولة لإسكات الصحافة.

,يقبع الصحفي أحمد ماهر في السجن في عدن دون محاكمة منذ اعتقاله قبل عام من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات. أدانت نقابة الصحفيين اليمنيين تعذيب ماهر على يد مسلحي المجلس الانتقالي الجنوبي الذين أجبروه على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها. وقالت النقابة: "إن التأجيل غير المبرر لمحاكمة ماهر وإبقائه في السجن في ظروف احتجاز غير طبيعية يؤكد استهداف صحفى أعزل بدوافع سياسية".

وفي صنعاء، تحتجز جماعة الحوثي الصحفي نبيل السعداوي منذ أكثر من ثماني سنوات، ويخضع "لمحاكمة جائرة"، وفقا لمنظمة العفو الدولية. وقالت المنظمة: "تواصل سلطات الحوثيين استخدام الأساليب القمعية لتقييد حرية التعبير والإعلام وإسكات أصوات المعارضة السلمية في المناطق الخاضعة لسيطرتها".

ويخضع مقرا نقابة الصحفيين اليمنيين في صنعاء وعدن لسيطرة سلطات الأمر الواقع، الحوثيين في صنعاء والانفصاليين في عدن.

وثقت نقابة الصحفيين اليمنيين 40 حالة انتهاك ضد الحريات الصحفية والإعلامية في اليمن خلال النصف الأول من العام الجاري. وتشمل الانتهاكات التهديدات والتحريض، والمحاكمات، والاعتداءات، ومصادرة الممتلكات، ووقف الرواتب، ورفض تنفيذ الأوامر القضائية، وغيرها من القضايا. وبحسب النقابة، ارتكب الحوثيون 55٪ من الانتهاكات، بينما ارتكبت السلطات الحكومية 45٪.

ولا يزال خمسة صحفيين محتجزين، ثلاثة منهم لدى جماعة الحوثي وهم: وحيد الصوفي، ونبيل السعداوي، وفهد الأرحبي. ويحتجز المجلس الانتقالي الجنوبي الصحفي أحمد ماهر، بينما يحتجز الصحفى محمد المقري لدى تنظيم القاعدة منذ عام 2015.

وفي العام الماضي، ذكرت نقابة الصحفيين اليمنيين أن 49 إعلاميا يمنيا قتلوا منذ عام 2011. ووفقا لتصنيفات حرية الصحافة العالمية لمنظمة مراسلون بلا حدود، يحتل اليمن حاليا المرتبة 168 من أصل 180 دولة. وتقول مراسلون بلا حدود إن التمويل يتم توفيره لوسائل الإعلام الموالية للسلطات أو رجال الأعمال أو الزعماء الدينيين أو السياسيين. ويجد الصحفيون الذين لا ينتمون إلى الجماعات السياسية والعسكرية صعوبة في ممارسة وظائفهم.

https://shebaintelligence.uk/journalism-in-yemen-a-job-fraught-with-challenges-and-risks